

Distr.: General
8 April 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البندان ١٣٤ و ١٤٥ (أ) من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في
الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة
فض الاشتباك

تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة
فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/
يونيه ٢٠٠٥

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٠٠٣/٢٠٠٢ اعتمادات	٣٨ ٩٩١ ٨٠٠ دولار
٢٠٠٣/٢٠٠٢ نفقات	٣٨ ٩٧٥ ٧٠٠ دولار
٢٠٠٤/٢٠٠٣ اعتمادات	٤٠ ٠٠٩ ٢٠٠ دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٠ ٩٠٢ ١٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٠ ٧١٥ ٧٠٠ دولار

أولا - مقدمة

١ - تنطوي توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات
من ١٦ إلى ١٩ أدناه، على تخفيض قدره ١٨٦ ٤٠٠ دولار في الميزانية المقترحة لقوة



الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر A/58/662). وتقدم اللجنة عددا من الملاحظات والتوصيات المتعلقة بتنظيم وإدارة القوة وفرصا لتحقيق مزيد من الوفورات.

٢ - وتضمن التقرير العام للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/58/759) آراء اللجنة وتوصياتها بشأن عدد من المسائل الشاملة ومن ثم، فإن اللجنة تناول في الفقرات أدناه الموارد والبنود الأخرى المتصلة تحديدا بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

٣ - وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استخدمتها اللجنة الاستشارية لدى نظرها في تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

ثانياً - تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

٤ - بناء على توصية اللجنة الاستشارية، اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٥٦/٢٩٤ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مبلغا قدره ٢٠٠ ٧٦٠ ٤٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، شاملا مبلغا إجماليًا قدره ٨٠٠ ٩٩١ ٣٨ دولار لاستمرار القوة ومبلغ ٢٠٠ ٥٧٩ ١ دولار لحساب الدعم، ومبلغ ٢٠٠ ١٨٩ ٢٠٠ دولار لقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، إيطاليا. وقسمت القيمة الإجمالية للاعتماد على الدول الأعضاء.

٥ - وبلغت النفقات لهذه الفترة ما مجموعه ٧٠٠ ٩٧٥ ٣٨ دولار بالقيمة الإجمالية (٣٠٠ ٩٦٩ ٣٧ دولار بالقيمة الصافية)، وهو مبلغ يقل بمقدار ١٠٠ ١٢٠ دولار عن الاعتماد البالغ ٨٠٠ ٩٩١ ٣٨ دولار (انظر الوثيقة A/58/641، الفرع ثالثا - ألف).

٦ - ويُعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى إبرام عقد منقح للحصص الغذائية، وتحسن سعر صرف الجنيه السوري مقابل دولار الولايات المتحدة، وانخفاض الطلبات المتعلقة بالسيارات والوقود والزيوت والشحوم. والرصيد غير المنفق يعادله، جزئيا احتياجات إضافية تعزى إلى: (١) ارتفاع تكاليف الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والتكاليف العامة للموظفين عن التكاليف المدرجة في الميزانية؛ (٢) زيادة مرتبات واستحقاقات الموظفين الوطنيين اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠٠٢؛ (٣) السفر غير المتنبأ به الذي استلزمته الحالة الأمنية في المنطقة؛ (٤) زيادة استهلاك الكهرباء والمياه عما كان متوقعا بسبب مشاريع البناء الجارية.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفرع ثالثا - بآء من تقرير الأداء أن هناك مبلغا مجموعاه ١ ٨٧٥ ٠٠٠ دولار مدرجا تحت بند الإيرادات والتسويات الأخرى للفترة، يتألف من ١ ١٩٠ ٠٠٠ دولار إيرادات الفائدة، و ٢٤٠ ٠٠٠ دولار إيرادات أخرى/متنوعة، و ٤٥٤ ٠٠٠ دولار تتعلق بالوفورات التي تحققت من التزامات الفترة السابقة، ومن الالتزامات الملغاة المتعلقة بالفترات السابقة، يعادلها تخفيض قدره ٩ ٠٠٠ دولار للتسويات المتعلقة بالفترة السابقة. وتطلب اللجنة أن تتضمن تقارير الأداء التي تقدم مستقبلا شرحا للتسويات المتعلقة بالفترة السابقة.

٨ - ويمكن الاضطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية عن المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من وجوه الإنفاق، عند الضرورة، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في الفرع رابعا أدناه.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٩ - أبلغت اللجنة الاستشارية أنه، في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، تم توزيع مبلغ إجماليه ١ ٣٨٩ ١٠٥ ٨٥١ دولارا على الدول الأعضاء فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ بدايتها. وبلغت المدفوعات التي تم تسلمها في التاريخ نفسه ١ ٣٦٢ ٠٣٨ ٩٩١ دولارا ليتبقى بذلك رصيد قدره ٨٦٩ ٨٦٥ ٢٥٥ دولارا. وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٤، كانت النقدية المتوفرة للبعثة تبلغ ٢١ ١٠٠ ٠٠٠ دولار، وبلغت الالتزامات غير المصفاة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ما قيمته ٢ ٤٨٨ ٧٦١ دولارا.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن التكاليف الإجمالية لتسديد مصاريف القوات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بلغت ١ ٨٢ ٤٧٦ ٠٦٨ دولارا، في حين أن المبلغ المستحق التسديد للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وصل إلى ٤ ٧١٤ ٩٦٣ دولارا. وفيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، أبلغت اللجنة أنه حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، تم تسديد ١ ٣٣٥ ٨٠٠ دولار وأن المبلغ المستحق التسديد يقدر بمبلغ ٢ ٤٥٧ ٣٠٠ دولار، في حين أن إجمالي الالتزامات غير المصفاة للفترة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بلغ ١ ٣٠٣ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، دفع حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ مبلغ ٥ ٢٤٥ ٥٠٠ دولار إلى ١٤٩ طلبا، ولم تكن هناك أي مطالبات قيد النظر، وبلغت الالتزامات غير المصفاة ١ ٢٥٥ ٠٠٠ دولار.

١١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، أنه في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، كان قوام قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على النحو التالي:

الوظائف الشاغرة/معدل النشر المتأخر (كنسبة مئوية)	الوظائف المشغولة	الوظائف المأذون بها	
صفر	١٠٣٨	١٠٣٧	القوات العسكرية
٧,٥	٣٧	٤٠	الموظفون الدوليون
صفر	٩٢	٩٢	الموظفون الوطنيون

١٢ - وزودت اللجنة الاستشارية ببيانات عن النفقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (انظر المرفق). وبلغت نفقات الفترة ٢٩ ٩١٥ ٩٠٠ دولار بالقيمة الإجمالية (صافيه ٢٩ ١٦٤ ٣٠٠ دولار) مقابل اعتماد قدره ٢٠٠ ٠٠٩ ٤٠ دولار بالقيمة الإجمالية (صافيه ١٠٠ ٠٢٧ ٣٩ دولار).

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

ألف - الولاية والنتائج المعتمز تحقيقها

١٣ - تثنى اللجنة الاستشارية على البعثة للتقدم الذي أحرزته في إعداد وثيقة الميزانية الخاصة بها (A/58/662) مستخدمة الأساليب المعتمدة على النتائج. غير أن اللجنة ترى أن مؤشر الإنجاز بالنسبة لعنصر الإنجازات المتوقعة ١-١ ينبغي أن يكون قابلاً للقياس، لإتاحة الفرصة لتحليل التقدم في تنفيذ الإنجازات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن إطار الميزانية القائمة على النتائج لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لا يحتوي على عنصر مدي جوهرى في تقرير الأداء ولا في الميزانية المقترحة للقوة.

١٤ - وقد زوّدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات عن الجوانب الإنسانية لأنشطة البعثة. وكما ورد في تلك البيانات، تتعاون قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والكيانات والوكالات الأخرى في المنطقة في عدد من المسائل، مثل تبادل المعلومات عن أنشطة إزالة الألغام، وتيسير مرور الناس. كما يوفر الموظفون الطبيون في القوة، الرعاية في حالات الطوارئ للسكان المحليين الذين يحتاجون إلى تلك الرعاية. ومع أخذ هذه المعلومات في الاعتبار، تشير اللجنة إلى أن برنامج عمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك المبين في

ميزانيتها المقترحة ينبغي أن يتضمن جميع الأنشطة المشمولة في الولاية المأذون بها من مجلس الأمن.

باء - الاحتياجات من الموارد

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفترة	الأعداد المعتمدة للفترة	الأعداد المقترحة للفترة
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤
الوحدات العسكرية	١٠٣٧	١٠٣٧

١٥ - يقترح إجراء خفض للاحتياجات من الموارد بمبلغ ٩٠٠ ١٦٨ دولار أو ٠,٩ في المائة مقارنة بالتوزيع الحالي. ويعكس الانخفاض أساساً نقصاً في قيمة الوحدة من الحصص الغذائية، مع مراعاة النفقات الفعلية للسنوات الأربع الأخيرة مقابل التكلفة الموحدة البالغة ٧ دولارات يومياً للفرد. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار، أن خفض سعر الوحدة لم يؤثر سلباً على نوعية الحصص الغذائية.

٢ - الموظفون المدنيون

الفترة	الأعداد المعتمدة للفترة	الأعداد المقترحة للفترة
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٠٠٥-٢٠٠٤
الموظفون الدوليون	٤٠	٤١

التوصيات المتعلقة بالوظائف

١٦ - وظيفة واحدة جديدة لموظف أمن بمكتب قائد القوة (A/58/662، الفقرة ٧). تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مهام موظف الأمن في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك يؤديها حالياً مراقب عسكري في القوة مكلف بالعمل بها كمنسق أمن لوكالات الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية. وقد أعير هذا المراقب العسكري من هيئة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بصورة مؤقتة على أساس اتفاق أولي بين رئيس أركان هيئة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة ورئيس قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، على أن يكون مفهوماً أن هذا الترتيب سوف يستمر إلى أن يتم تدبير اعتماد في الميزانية لتوفير بديل مدني. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسار منها، أنه بالنظر إلى التطورات الأمنية الأخيرة في بعثات الأمم المتحدة، فإن من الضروري تنسيب خبير مدني مؤهل تماماً إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك كموظف أمن. وترى اللجنة

الاستشارية أنه ينبغي النظر في اقتراح إنشاء وظيفة من الرتبة ف - ٣ لموظف أمن في القوة في سياق استعراض عام للاحتياجات الأمنية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن ثم، لا توصي اللجنة بإنشاء وظيفة من الرتبة ف - ٣، في هذه المرحلة.

١٧ - إعادة تصنيف وظيفة كبير الموظفين الإداريين من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١ (A/58/662، الفقرة ٨). تذكر اللجنة الاستشارية أنها أوصت في سياق استعراضها لاقتراح الميزانية للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، بعدم رفع وظيفة كبير الموظفين الإداريين من الفئة ف - ٥. وقد طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١١ من قرارها ٣٢٤/٥٧، من الأمين العام إعادة تقديم الطلب المتعلق بالرفع المقترح لوظيفة كبير الموظفين الإداريين مشفوعا بالمبررات الكاملة مع اقتراح الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أنه أعيد تقديم اقتراح إعادة التصنيف مشفوعا بالعنصرين التبريريين الجديدين التاليين: '١' تمشيا مع برنامج التحديث الثلاثي السنوات، تسعى القوة بنشاط إلى زيادة التكامل بين مهام الدعم العسكرية والمدنية من أجل تيسير النهوض بالدعم الفني للبعثة؛ وسوف يشمل ذلك زيادة المسؤوليات الواقعة على كبير الموظفين الإداريين؛ '٢' أدت زيادة عمليات تفويض السلطة من المقر إلى زيادة مسؤوليات كبير الموظفين الإداريين. وعلى هذا الأساس، توصي اللجنة بقبول اقتراح إعادة التصنيف.

١٨ - ثلاث وظائف محلية من فئة الخدمات العامة (وظيفتان في قسم الاتصالات إحداهما في مجال تكنولوجيا المعلومات والأخرى لعامل فني، ووظيفة واحدة في قسم الخدمات العامة لكاتب استلام ومعاينة لنظام الإمدادات الميدانية القابلة للاستهلاك) (A/58/662، الفقرة ٩). وتذكر اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة، أذنت بهذه الوظائف الثلاث في الفقرة ١٠ من قرارها ٣٢٤/٥٧ لفترة لا تزيد عن سنة واحدة ودعت الأمين العام إلى إعادة تقديم الطلب المتعلق بهذه الوظائف، مشفوعا بالمبررات الكاملة، مع الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن عملية تحديث البنية الأساسية لشبكة البيانات، وتنفيذ نظام جاليليو في عمليات حفظ السلام، تمثلان مشروعين جاريتين من مشاريع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ينبغي أن يؤديا إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة وبتيحها فرصا أفضل لنقل الموارد إلى المجالات الأخرى الأكثر احتياجا لها. وترى اللجنة أن الحاجة إلى موارد إضافية من الموظفين لتكنولوجيا المعلومات ومراقبة الأصول، سوف تعرف بصورة أكثر وضوحا بعد استكمال تحديث البنية الأساسية وتنفيذ نظام جاليليو. ولا تعترض اللجنة على استمرار الوظائف المحلية الثلاث خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥. غير أنه ينبغي تقديم مبررات الحاجة إلى هذه الوظائف بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في سياق اقتراح الميزانية المتعلقة بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض

الاشتباك. وتعزم اللجنة إعادة النظر في هذه المسألة في ضوء التطورات التي تستجد في مشروع برنامج التحديث وتنفيذ نظام جاليليو.

١٩ - تحويل وظائف ١٤ عاملاً مؤقتاً استعان بهم أحد المقاولين إلى ١٤ وظيفة وطنية في مجالات الخدمات العامة، والمشتريات والأعمال الهندسية (A/58.662، الفقرة ١٠)، وقد أبلغت اللجنة أن التحويل المقترح ستترتب عليه زيادة قدرها ١٠٠ ٢٥١ دولار تحت بند الموظفين الوطنيين، يعادلها جزئياً نقص قدره ٦٠٠ ١١٢ دولار تحت بند الصيانة. كما أبلغت اللجنة، بناء على استفسار، أن التحليل الوظيفي للوظائف الـ ١٤ كما يلي: ١ مساعد تجهيز بيانات لنظام مراقبة الأصول الميدانية (نظام جاليليو)، ١ فني صيانة، ١ موظف لدعم السجل والمحفوظات، ٢ عامل كهربائي، ١ عامل كهرباء أول، ١ ميكانيكي مولدات كهرباء، ٢ فني بناء، ١ نجار، ١ رسام، ١ فني مباني (نقاش)، ١ سباك، ١ فني مياه ومجاري. وكما هو مبين في الفقرة ١٠ من وثيقة الميزانية، "كشف استقصاء شامل أجرته إدارة عمليات حفظ السلام أن هذه الوظائف تغطي مهام جوهرية على أساس مستمر وأن العقد الحالي الذي يغطيها غير مناسب". واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالمبررات التي قدمت لإجراء التحويل المقترح سواء في الميزانية المعروضة أو شفويًا أثناء المداولات. وترى اللجنة أنه ينبغي لإدارة القوة بذل جهود من أجل إيجاد ترتيبات للاستعانة بمصادر خارجية، مراعية التعليقات التي قدمت بشأن هذه المسألة في تقريرها العام عن بعثات حفظ السلام (A/58/759). ولا توصي اللجنة بتحويل المقترح وهي تعزم إعادة النظر في المسألة في العام القادم.

الملاحظات والتوصيات الأخرى

٢٠ - يتضمن تقرير الأداء تجاوزاً قدره ٣١ ١٠٠ دولار تم تكبده فيما يتصل بمدفوعات العمل الإضافي للموظفين الوطنيين من سائقي الحوافل المكوكية للبعثة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى ما جاء بملاحظتها السابقة بشأن هذه المسألة من أنه "ينبغي النظر في بدائل أخرى إن أمكن لتخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى، ومن هذه البدائل أن يطلب من الموظفين أن يتجمعوا في نقاط مركزية ملائمة ينتقلون منها وإليها" (انظر A/57/772/Add.7، الفقرة ٢٠). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجزء الخامس من الميزانية المقترحة لا يتضمن أي معلومات عن الإجراءات الذي اتخذ بشأن هذه الملاحظة. ومع أن اللجنة زودت، بناء على طلبها، بمعلومات إضافية عن هذه المسألة، فهي غير راضية عن استجابة الإدارة. وعلى ذلك، تؤكد اللجنة مجدداً توصيتها بإيجاد حلول لعملية التوصيل من الباب إلى الباب.

٢١ - وتبادلت اللجنة الاستشارية الآراء مع ممثلي الأمين العام بشأن تحويل المركز التعاقدى للموظفين في بعثات حفظ السلام من المجموعة ٣٠٠ إلى المجموعة ١٠٠ من النظام الإداري للموظفين. وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، أبلغت اللجنة أن الآثار المتعلقة بالتكلفة المترتبة على تحويل الحالة التعاقدية للموظفين من الفئة ٣٠٠ إلى الفئة ١٠٠ من النظام الإداري للموظفين للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لم تدرج في تقديرات ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وترد تعليقات اللجنة على هذه المسألة في التقرير العام عن عمليات حفظ السلام.

٣ - التكاليف التشغيلية

المبلغ المخصص للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣	المبلغ المقترح للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤
١٣ ٧٤٣ ٤٠٠ دولار	١٢ ٧٤٣ ٣٠٠ دولار

٢٢ - تمثل الاحتياجات التشغيلية المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ نقصا قدره ١٠٠ ١٠٠ دولار، أو ٧,٣ في المائة من المبلغ المخصص للفترة الجارية. ويرجع النقص أساسا إلى '١' تخفيض الاحتياجات المتعلقة بمجازة معدات تكنولوجيا المعلومات، لأن معظم المعدات المستهلكة أو العتيقة ستستبدل خلال الفترة المالية الحالية؛ '٢' تخفيض الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، لأن معظم أعمال البناء في إطار برنامج التحديث سوف تستكمل خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤؛ '٣' تخفيض الاحتياجات تحت بند لوازم وخدمات ومعدات متنوعة أخرى، لأن معظم أجهزة تكييف الهواء للمبنى التي شيدت في إطار برنامج التحديث ستشترى خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

السفر الرسمي

٢٣ - يبلغ تقدير السفر الرسمي للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، كما هو مبين في الفرع ثانيا - ١. من الميزانية المقترحة ٣٠٠ ٧٠٠ دولار، بزيادة قدرها ٥ ٤٠٠ دولار عن المبلغ المخصص للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وهو ٢٩٥ ٣٠٠ دولار. والمبلغ الإجمالي ٣٠٠ ٧٠٠ دولار يعكس اعتماد مبلغ ٨٩ ٣٠٠ دولار للسفر المتعلق بالتدريب. وتلاحظ اللجنة من المعلومات التكميلية التي زودت بها أنه سيلزم مبلغ إجمالي قدره ٢١١ ٤٠٠ دولار للسفر الرسمي (لغير أغراض التدريب) للسفر داخل منطقة البعثة (٤٦ ٣٠٠ دولار)، وسفر أفراد القوة إلى المقر والمواقع الأخرى (٨١ ٧٠٠ دولار)، وسفر موظفي المقر إلى البعثة (٨٣ ٤٠٠ دولار).

وكانت المعلومات الإضافية التي زودت بها اللجنة عن برنامج السفر غامضة، وغير مدعمة بأسانيد ولم تتضمن مبررات واضحة للسفر المقترح.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء عن الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وأيضاً عن الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢، حدوث تجاوز كبير في التكاليف (٢٠٠ ٤٩ دولار) تحت بند السفر الرسمي، يعكس زيادة قدرها ١,٢٤ في المائة عن الاعتماد الوارد في الميزانية والبالغ ٤٠٠ ٢٠٤ دولار. وتشير اللجنة إلى أن النفقات الفعلية للسفر خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ بلغت ٩٠٠ ١٠٣ دولار، بزيادة قدرها ٩٠٠ ٣٦ دولار/أو ١,٥٥ في المائة عن المبلغ المخصص وهو ٦٧ ٠٠٠ دولار. وتشير اللجنة إلى أن النفقات الفعلية للسفر في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترتين المائيتين الماضيتين فقط قد زادت إلى أكثر من ضعفين: من ٩٠٠ ١٠٣ دولار للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٦٠٠ ٢٥٣ دولار للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣. واللجنة قلقة إزاء هذه الزيادة الحادة في تكاليف السفر التي لم تدرج لها اعتمادات في الميزانية وتثق بأن إدارة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وإدارة عمليات حفظ السلام ستتحذان التدابير اللازمة للسيطرة بصورة أفضل على نفقات السفر المتعلقة بالبعثة.

٢٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً من المعلومات الإضافية التي وردت بشأن تقرير الأداء، أن بعض السفريات المتصلة بالتدريب أدرجت في قائمة السفر غير المتصل بالتدريب. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن أحد موظفي القوة قام برحلة إلى نيويورك لحضور تقييم اقتراحات تتعلق بمخصص غذائية جافة مجمدة جديدة للقوة، ورحلة أخرى لنيويورك لحضور التقييم التقني لطلب عروض. ولا ترى اللجنة الاستشارية ضرورة للاضطلاع بمثل هذا النوع من السفريات لأن الخبرة في التقييم التقني للمسائل قيد النظر يجب أن تكون متوفرة في إدارة عمليات حفظ السلام في المقر. وعلاوة على ذلك، تثق اللجنة الاستشارية في أن حيدة عملية العطاءات وتقييم طلبات العروض تحترم احتراماً كاملاً، على الرغم من مشاركة ممثلي القوة في عملية التقييم.

٢٦ - ورغم أن اللجنة الاستشارية لا توصي بتخفيض السفر في هذه المرحلة، فإنها تتوقع، مراعاة لما أبدته من تعليقات، أن ترى وفورات كبيرة في تقرير الأداء.

النقل البري

٢٧ - تقدر قيمة النقل البري للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بمبلغ ٥٠٠ ٩٨٦ ٢ دولار، بزيادة قدرها ١٠ في المائة، أو ٧٠٠ ٢٧٠ دولار، عن المبلغ المخصص للفترة الحالية، وكما أوضح في الفقرة ١٦ من اقتراح الميزانية، يرجع الاختلاف

أساساً إلى تطبيق سياسة موحدة لاستبدال المركبات، تستلزم تغيير ١٣ في المائة من مجموع أسطول المركبات البالغ ٤٧١ مركبة، على أن يراعى في التغيير عمر المركبات والمسافة التي قطعتها وحالتها العامة.

٢٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن هناك احتياجات إضافية مقترحة تحت بنود: '١' حيازة معدات لورشة السيارات (٥٥ ٥٠٠ دولار، أو زيادة قدرها ١٣٣,٧ في المائة) لشراء وحدات نظام (Car Logd) لعدد ٨٨ شاحنة، بينها ٢٨ ناقلة أفراد مصفحة من طراز Nyala؛ '٢' إصلاح وصيانة (١٢ ٠٠٠ دولار، أو زيادة قدرها ٩,٤ في المائة) بسبب زيادة تكلفة ناقلات الأفراد المصفحة من طراز Nyala.

٢٩ - ويعكس تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وفورات تبلغ ٤٢٣ ٢٠٠ دولار تحت بند النقل البري أساساً نتيجة لاستلام ٦٠ سيارة بينها ٢٨ ناقلة أفراد مصفحة من طراز Nyala من البعثات التي تم تقليص حجمها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية التي وصلتها أن الاحتياجات من قطع الغيار اللازمة لـ ٢٨ ناقلة أفراد مصفحة من طراز Nyala بلغت ٦٣٩ ٣٠٠ للفترة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢. وفي ضوء ارتفاع معدل تكلفة صيانة ناقلات الأفراد المصفحة من هذا الطراز، تعرب اللجنة عن شكها في فعالية التكلفة لنقل الـ ٢٨ ناقلة إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك واستمرار البعثة في استخدامها. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسار، أن مقر البعثة، يجري في الوقت الراهن، عن طريق لجنة يرأسها رئيس أركان قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، استعراضاً لمسألة ناقلات الأفراد المصفحة في البعثة برمتها للتأكد من الاحتياج إلى تلك المركبات. وستتخذ نتيجة الدراسة أساساً لاقتراح شامل تقدمه قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى المقر بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

الرسوم المصرفية

٣٠ - تلاحظ اللجنة أن هناك احتياجات إضافية قدرها ١ ٤٠٠ دولار مطلوبة كرسوم مصرفية، ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ١١,١ في المائة من المبلغ المخصص للفترة الحالية وهو ١٢ ٦٠٠ دولار. وتستند التقديرات إلى النفقات الفعلية خلال الفترة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢. وقد طلبت اللجنة الاستشارية توضيحاً لهذه الزيادة الحادة في الرسوم المصرفية وأبلغت أن القوة غيرت الممارسة التي كانت تتبعها من استخدام الشيكات إلى استخدام الحوالات اللاسلكية لتسديد مدفوعات للبائعين، مما استلزم تحمل نفقات مصرفية إضافية. وقد اتبع الأسلوب الجديد لضمان حسن توقيت المدفوعات التي ترسل إلى البائعين في مختلف البلدان وسلامة تلك المدفوعات.

خامسا - استنتاجات اللجنة الاستشارية

٣١ - يرد الإجراء المطلوب أن تتخذه الجمعية العامة فيما يتصل بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في الفقرة ١٦ من تقرير الأداء (A/58/641). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يضاف الرصيد غير المربوط البالغ ١٦ ١٠٠ دولار والتسويات والإيرادات الأخرى غير المربوطة والبالغة ١ ٨٧٥ ٠٠٠ دولار إلى رصيد الدول الأعضاء بالأسلوب الذي تحدده الجمعية العامة.

٣٢ - والإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مبيّن في الفقرة ٢٠ من الميزانية المقترحة (A/58/662). وفي ضوء تعليقات اللجنة الاستشارية المشار إليها أعلاه توصي اللجنة بتخفيض الاحتياجات اللازمة للميزانية التقديرية لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من ٤٠ ٩٠٢ ١٠٠ دولار إلى ٤٠ ٧١٥ ٧٠٠ دولار.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/641)
- تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/662)
- تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1148)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/57/772/Add.7)
- قرار الجمعية العامة ٢٩٤/٥٦، و ٣٢٤/٥٧ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك
- قرار مجلس الأمن ١٤٨٨ (٢٠٠٣)

المرفق

حالة النفقات الفعلية لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بتاريخ
٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	المبلغ المخصص	النفقات	النفقة
			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
-	-		المراقبون العسكريون
١٨ ٤١٤,٤	١٩ ٤٩٥,٧		الوحدات العسكرية
-	-		الشرطة المدنية
-	-		وحدات الشرطة المشكّلة
١٨ ٤١٤,٤	١٩ ٤٩٥,٧		المجموع الفرعي
			الموظفون المدنيون
٣ ٧٦٧,٤	٥ ٠١٤,٣		الموظفون الدوليون
١ ١٤١,٦	١ ٧٥٥,٨		الموظفون الوطنيون
-	-		متطوعو الأمم المتحدة
٤ ٩٠٩,٠	٦ ٧٧٠,١		المجموع الفرعي
			التكاليف التشغيلية
٣٢,٩	٤٠,٠		المساعدة المؤقتة العامة
-	-		الموظفون المقدمون من الحكومات
-	-		مراقبو الانتخابات المدنيين
-	-		المستشارون
١١٣,٤	٢٩٥,٣		السفر الرسمي
٣ ٤٤٢,٠	٥ ٩٤٥,١		المرافق والهياكل الأساسية
١ ٠٥٠,٩	٢ ٧١٥,٨		النقل البري
-	-		النقل الجوي
-	-		النقل البحري
٦٢١,٠	١ ٨٧٣,٨		الاتصالات
٥٩٦,٦	١ ٥٨١,٤		تكنولوجيا المعلومات
١٦٨,٠	٣٠٥,٣		الرعاية الطبية
١٤٤,٥	١٥٥,٧		المعدات الخاصة
٤٢٣,٢	٨٣١,٠		لوازم وخدمات ومعدات متنوعة
-	-		المشاريع السريعة الأثر
٦ ٥٩٢,٥	١٣ ٧٤٣,٤		المجموع الفرعي
٢٩ ٩١٥,٩	٤٠ ٠٠٩,٢		الاحتياجات الإجمالية
٧٥١,٦	٩٨٢,١		الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٢٩ ١٦٤,٣	٣٩ ٠٢٧,١		صافي الاحتياجات
-	-		التبرعات العينية (مدرجة في الميزانية)
٢٩ ٩١٥,٩	٤٠ ٠٠٩,٢		مجموع الاحتياجات